

بين إنقاذ لبنان وإنقاذ «حزب الله»

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

تحقق المطلوب من حكومة برئاسة حسنان دياب، تشكلت مثل هذه الحكومة أم لم تتشكل. المطلوب، على أرض الواقع، إبلاغ كل من يهيمه الأمر أن هناك في لبنان مرجعية تحدد من هو رئيس الحكومة السني، تماما مثلما تحدد من هو رئيس الجمهورية المسيحي. المطلوب إذلال أهل السنة في لبنان بعد تهميش المسيحيين وبيعهم وهما. يتمثل هذا الوهم في أن في استطاعتهم استعادة ما يسمى حقوقهم، في بلد تتحكم به ميليشيا مذهبية تتلقى الأوامر من طهران.

والمناطق، عن "أن الحد من حرية تصرف المودعين بودائعهم يشكل خرقا فاضحا لأحكام الدستور اللبناني الذي ينص في مقدمته على أن النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة. وهو من الأركان الأساسية لميثاقنا الوطني".

لم يتعرض اللبنانيون لاعتداء، بهذا الحجم، على حقوقهم منذ الاستقلال في العام 1943 وحتى قبل ذلك، منذ الإعلان عن قيام لبنان الكبير في العام 1920. بكلمات قليلة وصف حسين الحسيني، رجل الاعتدال والسيد الحقيقي، الذي كان رئيسا لمجلس النواب، جانبا أساسيا من المأساة اللبنانية التي يرفض المسؤولون استيعاب أبعادها. يتلهم هؤلاء، بدلا من ذلك، بلعبة تشكيل حكومة برئاسة حسنان دياب بغية تصفية حسابات داخلية. لا يمكن لمثل هذه العملية إلا أن ترتد عليهم عاجلا أم آجلا.

لماذا سترت هذه الحكومة، في حال تشكيلها، على الذين يقفون خلفها؟ الجواب أن شخص حسنان دياب لا يحل أي مشكلة باستثناء مشكلة "حزب الله"، الذي يرفض الاعتراف بالأزمة العميقة التي يمر فيها من جهة، ومشكلة جبران باسيل من جهة أخرى. يعتقد باسيل أن مستقبله السياسي مرتبط بأن يكون عضوا في حكومة برئاسة سعد الحريري... وإلا لن يصبح يوما رئيسا للجمهورية!

من يعرف ولو قليل القليل عن الوضع في لبنان والمنطقة والعالم، يستطيع تأكيد أن لبنان في حاجة إلى حكومة من نوع آخر لا علاقة لها بالأسماء المتداوله ولا علاقة لها بـ"حزب الله" الذي وجد أخيرا سنيا على استعداد لأن يكون رئيسا لمجلس الوزراء بأي ثمن كان.

لا قيمة لأي حكومة لبنانية على رأسها شخص مثل حسنان دياب. يتبين كل يوم أن ما قاله الزعيم الدرزي وليد جنبلاط صحيح وفي مكانه. قال جنبلاط بالحرف الواحد إن من يشكل الحكومة في لبنان هذه

التحويلات التجارية تتم عبر المصارف اللبنانية، كما تأتي البضائع عبر الأراضي اللبنانية، مع تشديد الحصار والعقوبات على رجال أعمال سوريين بارزين.

هذا يعني ارتفاعا مهولاً في أسعار السلع الأساسية، مع نقص واضح فيها، خاصة المشتقات النفطية، وأن نسبة الفقر بلغت 90 بالمئة، فيما 60 بالمئة من الشعب السوري يعيشون تحت خط الفقر المدقع، حسب إحصائيات أممية. لم يعد الشعب السوري يثق بالعملة الوطنية، فهناك توجه عام لشراء العملات الصعبة، وبالتالي لم تعد البروباغندا الإعلامية عن المؤامرة الكونية، وعن تحسين الليرة، تنفع، حيث قوبل تصريح مستشارة الرئيس، بئينة شعبان عن أن "الاقتصاد السوري أقوى بخمسين مرة مما كان عليه في 2011، بالسخرية من المعارضين والموالين على حدّ السواء.

بدأت احتجاجات مطلبية واسعة في السويداء تحت شعار "بدنا نعيش"، وهناك دعوات لمقاطعة الكثير من السلع تنشط في الساحل، ورغم الخوف من القمع الأمني ومن مصير

الأيام هو جميل السيد المدير العام السابق للامن العام والنائب الحالي الذي يجسد في شخصه كل أحقاد النظام السوري وإيران على لبنان المزدهر المنتمي إلى محيطه العربي. لم يجد حسنان دياب ما يرد به على جنبلاط، بل تابع تشكيل حكومته وكأن شيئا لم يكن.

في وقت لا يزال المواطنون اللبنانيون في الشارع منذ ما يزيد على ثلاثة أشهر وفي وقت استطاع "حزب الله" مع آخرين من الحاقدين على بيروت ولبنان تحويل التحرك الشعبي في اتجاه حملة مركزة على المصارف وعلى رياض سلامة حاكم المصرف المركزي بالذات، يتلهم المسؤولون اللبنانيون بالقشور وتوابعها، أي بخصص في حكومة حسنان دياب.

ما يغيب عن هؤلاء أن مثل هذه الحكومة ولدت ميتة وأن الحاجة إلى التصالح مع الواقع ومواجهته بدل الهرب منه. هذا يعني بكل بساطة الاعتراف بأن كل ما حصل

في السنوات الثلاث الأخيرة، أي منذ وصول ميشال عون إلى موقع رئيس الجمهورية، كان تراكما لسلسلة من السياسات الخاطئة في كل المجالات. هذا التراكم لا يمكن عزله عن ممارسات "حزب الله" في الماضي القريب بدءا باقتياله رفيق الحريري ورفاقه في الرابع عشر من شباط - فبراير 2005 وصولا إلى انتخاب رئيس الجمهورية الحالي. هذا التراكم لم يستهدف سوى إفقار لبنان ونشر البؤس فيه وتهجير خيرة العقول منه.

ما يعيشه لبنان حاليا هو من نتائج ممارسات صبت كلها في اتجاه إفلاس البلد سياسيا واقتصاديا. هل من إفلاس سياسي أكبر من أن يصبح وزير الخارجية اللبناني صوت إيران في مجلس جامعة الدول العربية؟ هل من إفلاس أكبر من ألا يعود هناك مسؤول أميركي على استعداد لعقد لقاء مع رئيس الجمهورية اللبنانية عندما يذهب إلى نيويورك؟ هناك حل واحد أمام لبنان. هذا الحل اسمه حكومة لا علاقة لها لا

بـ"حزب الله" ولا بجبران باسيل الذي يعتقد أن طريق بعيدا تحتم عليه أن يكون في صف "المقاومة" و"محور المقاومة". في النهاية، هناك إدارة أميركية لم تعد لديها مشكلة مع إفلاس لبنان وهناك دول عربية قادرة على مساعدة لبنان، لكنها لن تقدم على أي خطوة في هذا الاتجاه من دون توافر شروط معينة. لماذا، إذا، اللف والدوران في حلقة مغلقة من نوع هل تبصر حكومة حسنان دياب، أي حكومة جميل السيد، النور أم لا؟

لا خيار آخر أمام "عهد حزب الله" الذي لعب دوره منذ العام 2016 تحديدا في إيصال لبنان إلى الانهيار والإفلاس سوى مواجهة الواقع. ما يحصل حاليا في لبنان إضاعة لوقت ثمين ليس إلا. لا يمكن لإنقاذ "حزب الله" وإنقاذ لبنان في الوقت ذاته. إما "حزب الله" وإما لبنان بأكمله من مسيحين وسنة وشيعة ودروز وأبناء الطوائف الأخرى. ليس لدى اللبناني سوى لبنان. ليس لدى اللبناني ولدى الشيعة، قبل غيرهم،



حكومة ولدت ميتة

خيار آخر غير لبنان، وذلك بعيدا عن أوام "المقاومة" و"الممانعة" التي لم تكن سوى نريعة لإبقاء البلد مجرد "ساحة" للنظام السوري أو لإيران. أن أوان الخروج من مرحلة الهروب من الواقع، بما في ذلك الواقع الإقليمي. ألم يسمع المسؤولون اللبنانيون قبل أيام بان مصر، وهي أكبر دولة تطبيع مع إسرائيل ليست بموجه الغاز من إسرائيل ليس مطلوبوا التطبيع مع إسرائيل لبنانيا بمقدار ما المطلوب أن يفكر لبنان في كيفية حماية مصالحه ومصالح شعبه بدل الغرق أكثر فاكتر في الوحول واللعقد ورغبات إيران في إخضاع سنة لبنان بعد إخضاع مسيحييه ودروزه.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدبالي

كرم نعمة

حذام خريف

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة يعقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

الاقتصاد السوري ينهار وروسيا تسرع تطبيق أجنداتها

لتعزيز مناطق النفوذ الجديدة شرق الفرات.

بينما تهدد واشنطن روسيا والنظام، بالعقوبات والنضيق الدبلوماسي، إذا استمر التصعيد في إدلب، مع سخرية من زيارة بوتين لدمشق، وإظهار أن الوضع السوري بخير.

روسيا تريد السيطرة على كل سوريا، وأن تبدأ عجلة إعادة الإعمار، وهي المرتبطة بحل سياسي للأزمة السورية. حاولت روسيا تقديم حلولها، عبر مؤتمر سوتشي للحوار الوطني بداية 2018، ومسار اللجنة الدستورية، الذي عطله النظام برفضه أي دور للمعارضة.

وبالتالي من مصلحة موسكو زيادة ضعف النظام، مع انهيار عملته، وتوسع الاحتجاجات، لغرض سيطرتها عليه كليا، مع أملها في تراجع تواجد الميليشيات الإيرانية.

وروسيا غير مهتمة بالوضع المعيشي للسوريين، فهي أتية لجني أرباح احتلالها لسوريا، لكن انطلاق عجلة إعادة الإعمار، وتدفق الأموال إلى سوريا، إذا ما تمّ، قد يوفران بعض فرص العمل، مؤقتاً؛ لكن مشاريع إعادة الإعمار لن تستهدف مشاريع تنمية وإنتاجية يمكن أن تحسن الاقتصاد السوري، ولن تؤمن فرص عمل مستدامة، بل ستكون مشاريع ريعية تصب أرباحها في جيوب المستثمرين، فيما ستتراكم ديون خزينة الدولة، التي على المواطنين سدادها، عبر إجراءات التقشف.

قد ينفجر الوضع الشعبي الداخلي في سوريا، ضمن محيط متفجر لنفس الأسباب، في لبنان والعراق وإيران، وهذا الانفجار إذا توسع سيغير قواعد اللعبة الروسية، حيث ستكون موسكو مهددة بالطرده بوصفها محتلاً رئيسياً لسوريا، إضافة إلى طهران وواشنطن وأنقرة.

عن اجتماع القادة الامنيين، السوريين والأتراك، في موسكو، وقبول هذا المقترح بالرفض من الجانب السوري. ما زال النظام السوري يستقوي بالطرف الإيراني أمام الضغوط الروسية، رغم تعهد فلاديمير بوتين بإظهار الأسد تابعاً له، خلال زيارته لدمشق الأسبوع قبل الماضي.

وبالتالي ستستفيد موسكو من التراجع الإيراني بعد مقتل قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، في زيادة سيطرتها على النظام، رغم خسارتها لدوره البارز على الأرض السورية، في تعبئة المقاتلين، وإشراك عناصر مرتزقة من العراق ولبنان في المعارك الجارية في إدلب.

تسعى روسيا الآن إلى حسم ملف إدلب بالنار؛ فقد فتحت جبهة ريف حلب الجنوبي والغربي، وكثفت القصف الجوي، مع زحف بري من قوات النظام والميليشيات الإيرانية المتمركزة في حلب، هذا إضافة إلى استمرار المعارك جنوب شرقي إدلب، للسيطرة على معركة النعمان وسراقب.

هذا ما تسبب بنزوح جديد من ريف حلب الجنوبي الغربي باتجاه الحدود التركية؛ وفي الأصل نزح من إدلب 350 ألف مدني معظمهم من الأطفال والنساء، منذ أوائل ديسمبر الماضي، حسب إحصائيات الأمم المتحدة.

ورغم الخلافات الروسية التركية في إدلب، والخلافات الأكبر في الملف الليبي، حيث تريد روسيا السيطرة على ليبيا عبر دعم المشير خليفة حفتر، لكن روسيا تقرب أكثر من فرض أجندتها في إدلب، بفتح الطريق الدولي حلب - دمشق؛ ولكنها قلقة في نفس الوقت في ما يخص ترتيب وضع شرق الفرات، مع إرسال واشنطن تعزيزات إلى قواعد؛ حيث بدورها أرسلت روسيا رتلا عسكرياً جديداً من منج إلى القامشلي، عبر عين عيسى والدرباسية، في خطوة

مشابهة لتظاهرات 2011 السلمية، إلا أن درجة الاحتقان الشعبي وصلت إلى حد الغليان، في المدن الصغيرة والأرياف، حيث فرص العمل معدومة، ومتوسط الأجر 60 ألف ليرة (50 دولاراً، آخر سعر صرف كان 1200 ليرة).

لا قدرة لداعمي بشار الأسد، روسيا وإيران، على إنقاذ الاقتصاد السوري، بينما يحجم المستثمرون عن ضخ الأموال والبضائع في السوق السورية، مع اقتراب سريان مفعول "قانون سيزن" الذي يعاقب كل من يدعم النظام السوري، أفراداً وشركات.

وكذلك لا رغبة للدول المتدخله في انهيار النظام كليا، بل تريد إضعافه، وتحويل سوريا إلى دولة فاشلة يسهل التحكم في مصيرها.

ترغب روسيا في بقاء النظام في المرحلة الحالية، مقترحة الأخير حكومة موسعة تشارك فيها بعض شخصيات المعارضة، والسماح للأسد بالترشح لولاية جديدة مدتها أربع سنوات، وفق ما تسرب



لا أحد يهتم بمعاناة السوريين